تنامي ظاهرة الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر في اليمن.. الأسباب والمعالجات

اقحام المجتمع الريفي في مشاريع مدرة للدخل ليتمكن من السكن والعيش الجيدين

تعتبر الهجرة الداخلية غير المنظمة أحد أبرز المشاكل السكانية التي تعاني منها بلادنا، خصوصاً وأنها تأخذ في معظمها خاصية الاتجاه الواحد من الريف إلى المدينة مما ضاعف من تفاقم آثارها السلبية على الريف والمدينة على حد سواء، حيث انعكس ذلك على واقع حياة الفرد والمجتمع بصورة مختلفة مثلً انخفاض نسبة الخدمات وتدهور مستوى أدائها بصورة مضطردة، وانخفاض مستوى دخل الفرد وانتشار البطالة، وتدهور الأراضي الزراعية والصناعات التقليدية والحرفية، بالإضافة إلى أنها قد أوجدت خللاً واضحاً في الخطط والبرامج التنموية في البلاد..

صحيفة (14 أكتوبر) تستخلص من خلال هذا الاستطلاع الذي شمل آراء عدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة والمهتمين أسباب تنامي ظاهرة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة والآثار المترتبة عنها والمعالجات الممكنة للحد من تناميها.. وإلى التفاصيل :

استطلاع/بشيرالحزمي

في البداية تحدث الأستاذ/ محمد علي الوحيشي وكيل أمانة العاصمة المساعد عن هذه الظاهرة وقال إن ظاهرة الهجرة الداخلية ستظل تتنامى باضطراد ما بقي الإنسان في هذه الحياة ولأن الحاجة وتبادل المنافع سمة من سمات العنصر الإنساني وجزء من تفاعله الاجتماعي والتكاملي في شتى مناشط الحياة، ولكن الازدياد المضطرد للهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر جعل ذلك أمراً خطيراً ويجب البحث عن حلول ناجمة للموازنة بين توزيع احتياجات أفراد الأسرة وتلبية طموحات وآمال أبناء الريف وهذا ما تضمنه برنامج فخامة الرئيس الانتخابي ووجه الحكومة به.

وأضاف أن أسباب تنامي هذه الظاهرة كثيرة ومتشابكة وكل سبب يجده يقود إلى الهجرة بقصد المنفعة كهجرة مؤقتة أو اضطرارية، وان من أهم تلك الأسباب هو البحث عن فرص عمل لإعانة الأسرة، عزوف الشباب عن الاشتغال بالزراعة والرعي والصناعة التقليدية، شحة الأمطار وتذبذبها من موسم لآخر مما يقضي على أمل المزارع في محصول وفير يسد حاجة أفراد أسرته، مواصلة التعليم في الجامعات والمعاهد المتخصصة في المدينة، غلاء المعيشة والعدد الكبير لأفراد الأسرة الواحدة، غلاء المهور سبب آخر للهجرة من الريف إلى المدينة للإيفاء بمطالب العرس، قلة الوعي لدى معظم الأسر في الريف بأهمية الأرض الزراعية والثروة الحيوانية.

وعن آثار هذه الظاهرة على الريف والحضر يقول وكيل أمانة العاصمة المساعد إن أثرها على الريف يتمثل في ترك الأرض الزراعية بدون رعاية واهتمام، اتساع رقعة الأرض البور بدون استفادة، تعثر المشاريع بسبب عدم وجود الشباب الطامح والفاعل في الريف، عدم وجود وظائف وفرص عمل حقيقية للمختصين من أبناء الريف في أريافهم، نسيان المشغولات اليدوية الريفية كصناعة الفخار وأعمال العزف اليدوية التي تتميز بها الأرياف، زيادة نسبة الأمية والجهل لأن الأطفال في سن المدرسة يتركون مدارسهم للبحث عن عمل مساعدة أسرهم وإعانتها.

أما أثرها على الحضر فيتمثل في زيادة عدد الشباب في المدينة بشكل مضطرد مما يسبب خللاً في عملية البناء والتنمية والاهتمام بالمشاريع النوعية، زيادة الزحام الخانق في الشوارع، غلاء السكن، البناء العشوائي في الأماكن غير المخططة، صعوبة توفير الخدمات إلى المساكن العشوائية لأنها ليست في مكان واحد، انتشار المشاكل الصحية، انتشار ظاهرة التسول في الشوارع وزيادة الباعة المتجولين واستغلال أرصفة الشوارع لبيع المعروضات، تضخم في عدد الطلاب في مدارس المدينة وغيرها من الإشكاليات التي تعمل قيادة أمانة العاصمة على تلافيها.

وعن المعالجات الممكنة للحد من تنامي هذه الظاهرة يقول وكيل أمانة العاصمة المساعد إن برنامج فخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح حفظه الله قد تضمن علاجاً للاستقرار والمواءمة بين توزيع الخدمات والموارد الضرورية بعدالة متناهية من خلال اهتمامه بالتنمية المستدامة للريف والاهتمام بالزراعة وتربية الحيوانات ودعم الزراعة بالآلات الزراعية الحديثة والقروض الميسرة والاهتمام بالأحواض والسدود المائية للاستفادة منها بالزراعة، الاهتمام بالمشاريع الخدمية من طرق وكهرباء ومدارس ومستوصفات وفتح فرص عمل جديدة ووظائف كافية لكل مديرية عن طريق الحكم المحلي واسع الصلاحيات.

وأضاف : نحن في أمانة العاصمة ممثلة بالأخ/ عبدالرحمن الأكوع وزير الدولة أمين العاصمة ومعه كل القيادات فيها عملنا نافعين ومنتجين، وتشجيع المشاريع الصغيرة ورعايتها، توسيع شبكة الضمان الاجتماعي، توفير الخدمات الأساسية للمناطق العشوائية من صرف صحي ومياه وخلافه.

وأوضح أن كل ذلك ليس حلاً طالما وأن قلة فرص العمل في الريف قائمة، فيجب أن تعمل كل محافظة على استيعاب الوافدين من مديرياتها والتشجيع على ذلك، فبناء الوطن في الريف والحضر مسؤولية الجميع وإذا توفر للريف الخدمة والعمل فإن ذلك أجدى وأنفع ويوفر على المدن أعباء إضافية ويساهم في بناء الريف حسب ما هو مخطط له في برنامج حكومتنا الرشيدة.

وسائل العيش، بالإضافة إلى دوافع أخرى قد تكون سياسية وأمنية كالهروب من قضايا الثأر أو من مناطق الصراعات أو الكوارث إلى مناطق أخرى آمنة، وكذا دوافع علمية بهدف التحصيل العلمي واستكمال التعليم العالي وخلافه.

وأوضح أن الهجرة الداخلية في اليمن قد زادت بصورة كبيرة وملحوظة منذ بداية هذا القرن وأنها قد تركزت في المدن الرئيسية، وأن لها مزاياها الكبيرة على الفرد والأسرة والمجتمع في المنطقة المهاجر منها والمهاجر إليها، كما أن لها آثاراً سلبية أيضاً على المستوى الجغرافي والفردي والاجتماعي.

وأشار إلى أن لهذه الظاهرة العديد من المزايا الإيجابية والآثار السلبية، وأن من تأثيراتها الإيجابية على المناطق المهاجر إليها هو أنه غالباً ما تكون هذه المناطق جاذبة للسكان وفيها فرص متاحة لمزيد من الأيادي العاملة وبالتالي فإنها تجتذب العديد من الأيادي العاملة الماهرة التي تساهم في إحداث التطور والنمو وزيادة الاستثمارات فيها في المجالات المختلفة، بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى إنعاش الحياة الاقتصادية والتجارية وحركة البيع وزيادة الطلب على المساكن والخدمات المصاحبة من تعليم وصحة ومياه وكهرباء وطرق وخدمات بيئية، بما في ذلك مساهمتها في انتشار المجتمعات الحضرية وتبادل الخبرات والثقافات بين أفراد المجتمع.

أما تأثيراتها الإيجابية على المناطق المهاجر منها فتتمثل في أنه غالباً ما تكون هذه المناطق طاردة للسكان وبها عمالة فائضة التواصل الوحدة الوطنية بين مختلف أفراد المجتمع.

وعن تأثيراتها السلبية يقول مستشار الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان أنه وبرغم الإيجابيات التي تصاحب الهجرة والفوائد التي قد تحصل في المنطقة المهاجر والمناطق المهاجر منها، إلا أن هناك سلبيات عديدة منها ما هو على المناطق المهاجر إليها ومنها ما هو على المناطق المهاجر منها، فأما ما هو على المناطق المهاجر إليها فيتمثل في عدم القدرة على السيطرة على حجم الهجرة الداخلية الذي يؤدي إلى الضغط على الخدمات المتاحة وعجز في إمكانية توفير الخدمات المختلفة، زيادة حجم البطالة، غلاء المعيشة، زيادة الازدحام في الشوارع والطرق والسكن، زيادة الطلب على الغذاء والحبوب والمنتجات الزراعية والثروة الحيوانية في ظل محدودية إنتاجها، بالإضافة إلى تزيين المدن نتيجة محاولة نقل العادات والتقاليد من الريف إلى المدينة، قلة المناطق الخضراء نتيجة الزحف الحضري وبناء المساكن الجديدة على حساب الأراضي الصالحة للزراعة، زيادة المشاكل الاجتماعية، تردي البيئة، وغيرها.

أما على مستوى المناطق المهاجر منها فإن أبرز التأثيرات السلبية عليها يتمثل في نقص الأيدي العاملة الزراعية والمهنية، نقص في الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعات اليدوية، تحول الأراضي الزراعية إلى أراضي بور وانتشار التصحر، دخول عادات استهلاكية جديدة بالاعتماد على ما تنتجه المدن

ضغط سكاني في الحضر يقابله تخلخل سكاني في الريف

من جهته يرى الأخ/ محمد احمد غثيم مدير عام الإحصاءات السكانية والحيوية بالجهاز المركزي للإحصاء أن هذه الظاهرة أحد العوامل المؤثرة على النمو السكاني وتعكس بصورة أو بأخرى حجم النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتتأثر بالتوسع الحضري وزيادة نمو المدن، وقال إن الهجرة الداخلية في اليمن تعتبر من المشكلات السكانية التي تنعكس آثارها على مختلف نواحي حياة الفرد والمجتمع، وأن لهذه الهجرة غير المنظمة بين محافظات الجمهورية آثاراً سلبية على حجم وتوزيع الخدمات في المناطق الحضرية وعلى استغلال الموارد الطبيعية على مستوى الجمهورية، وأن من أخطر الآثار السلبية المترتبة على الهجرة الداخلية في اليمن هي التناقص المستمر لمساحات الأراضي الزراعية وانخفاض مستويات الإنتاج بالنسبة للمحاصيل الزراعية.

وأشار إلى أن الهجرة الداخلية في اليمن تلعب دوراً بارزاً في إعادة توزيع السكان إلا أن هذا التوزيع لا يتناسب مع متطلبات التنمية حيث ينتج عنه زيادة الضغط السكاني في الأماكن المستقبلية وهي في الغالب التجمعات السكانية الحضرية الرئيسية، وفي المقابل فإن مناطق الإرسال تشهد تخلخلاً سكانياً ينشأ عنه تخلخل في قوة العمل في هذه المناطق الأمر الذي ينعكس سلباً على الإنتاج في هذه المناطق.

وأكد أن مسألة التوزيع الجغرافي للسكان في اليمن تعتبر مشكلة كبيرة تتطلب وضع سياسة وتبني إستراتيجية محددة تهدف إلى تحقيق التوزيع الأمثل للسكان بحيث تتوافر لهم الخدمات الأساسية بيسر وبتوعية جيدة دون هجر الأراضي الزراعية أو تغيير نوع استغلالها.

آثار بيئية واجتماعية خطيرة

بدوره ينظر الأخ/ علي الهيثمي عبدالله أمين عام الاتحاد التعاوني الزراعي إلى تنامي ظاهرة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة كمشكلة عويصة ومرتبطة بحياة الناس، حيث أن معظم أبناء الريف يفضلون الانتقال إلى المدينة نتيجة لعدة أسباب منها عدم وجود البنى التحتية المتكاملة في الأرياف من حيث المياه والكهرباء والطرقات والصحة والتعليم.. الخ، بالإضافة إلى نقطة مهمة وهي عدم تطوير الجانب الزراعي وهو الأساس فيها من حيث إقامة مشاريع صغيرة مدرة لدخل الأسرة كمزارع الأغنام والأبقار والمشاريع الزراعية التي تربط المواطنين ببيئتهم.

وقال : نحن مثلاً في الاتحاد التعاوني الزراعي ووزارة الزراعة والري وعدد من الجهات الأخرى منذ إعادة تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990م وحتى الآن قطعنا شوطاً لا بأس به في إقحام المجتمع الريفي في مشاريع مدرة للدخل في مناطقهم من حيث إقامة المشاريع الزراعية والتصديرية والتسويقية في مختلف المناطق الريفية،غير أن هذا الدور لن يتأتى إلا من خلال تكاتف الجميع في كل الجهات وبالذات وزارة التخطيط والتعاون الدولي والسلطات المحلية وأيضاً الجهات المانحة وذلك لترويض المزارعين في الأرياف ليتمكنوا من السكن الجيد ومن العيش الجيد.

محذراً من مخاطر استمرار نمو هذه الظاهرة دون حلول ومعالجات سريعة، والتي سيكون لها آثاراً بيئية واجتماعية واقتصادية خطيرة جداً سواءً على مستوى المدينة أو الريف، وأن هذا سيخلق عدم توازن سكاني بين الريف والمدينة مشيراً إلى انه عندما تكون الأرياف حية بالسكان وفيها الزراعة والثروة الحيوانية والمشاريع الصغيرة وفيها الحركة الإنسانية سيحدث أيضاً تنفس للمدينة وسيتوفر الغذاء واللحوم والألبان والبيض لسكان الريف والمدينة على حدٍ سواء.

■ محمد علي الوحيشي

■ عبد الملك التهامي

■ محمد احمد غثيم

■ علي الهيثمي عبد الله

الوحيشي : أسباب تنامي الظاهرة كثيرة ومتشابكة وأمانة العاصمة تعمل على استيعاب الكثافة السكانية الكبيرة بالرغم مما يكلفها من أعباء إضافية

التهامي : برغم الإيجابيات التي تصاحب الهجرة الداخلية إلا أن سلبياتها عديدة

غثيم : الهجرة الداخلية في اليمن تلعب دوراً بارزاً في إعادة توزيع السكان بما لا يتناسب مع متطلبات التنمية

الهيثمي : عدم وجود البنى التحتية المتكاملة في الأرياف وعدم تطوير الجانب الزراعي من أهم أسباب تنامي هذه الظاهرة

تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية

أما الأخ/ عبد الملك التهامي مستشار الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان فقد تحدث من جانبه حول هذه الظاهرة وقال إن الهجرة الداخلية في بلادنا وخصوصاً من الريف إلى المدينة دوافع عديدة منها ما هو اقتصادي بحثاً عن مصدر رزق أفضل، ومنها ما هو اجتماعي كمرافقة الأهل أو الزوج أو الأقارب، ومنها أيضاً ما هو حياتي لتحسين الوضع المعيشي حيث تتوفر الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والكهرباء والمياه وغيرها من تبحث عن فرص عمل خارج الإطار الإداري، بالإضافة إلى أنه قد تحدث تنمية في المناطق المهاجر منها من المدخرات والعوائد التي يرسلها المهاجرون وبما يحدث تحسناً في مستويات المعيشة وظروف السكن والإقبال على التعليم، كما أن التجارب الناجحة للمهاجرين تشجع الآخرين على التأهيل والهجرة أسوة بأقاربهم وأبناء مناطقهم، وأيضاً يزيد التواصل الحضاري والثقافي بين الوحدات، الإدارية المختلفة في المناطق المهاجر منها والمهاجر إليها ويدعم هذا التواصل وانضمحلال دور الأسر المنتجة لغذائها والاعتماد على الذات، التفكك الأسري، تفريغ الأرياف من الشباب الذي يهاجرون إلى المدن بحثاً عن فرص عمل أو لمواصلة التعليم العالي، وغيرها.

وشدد مستشار الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان في ختام حديثه على ضرورة وجود أنظمة وآلية لضبط الهجرة الداخلية بما يحقق السعادة للأفراد والأسر وتحقيق النمو المنشود والمحافظة على البيئة السليمة.

المدير التنفيذي لوحدة مشروع الإيدز بالمجلس الوطني للسكان ..لـ (14 أكتوبر)

لدينا خطة عمل طموحة لمواصلة أنشطتنا التوعوية بمخاطر الإيدز

■ د عبدالله العرشي

صنعاء / بشير الحزمي:

قال الدكتور/ عبدالله العرشي المدير التنفيذي لوحدة مشروع مكافحة الإيدز بالمجلس الوطني للسكان إن عدد المصابين بمرض نقص المناعة البشرية المكتسبة (الإيدز) في اليمن والمبلغ بهم رسمياً حسب بيانات وزارة الصحة العامة والسكان قد بلغ حتى نهاية 2007م (2323) مصاباً وأضاف في تصريح لصحيفة (14 أكتوبر) أن بلادنا قد قطعت شوطاً كبيراً في مكافحة هذا الوباء الخطير والحد من انتشاره وذلك بفضل الجهود والتعاون المشترك بين مختلف الجهات ذات العلاقة الرسمية وغير الرسمية المحلية والأجنبية يساندها التزام سياسي على أعلى المستويات في الدولة تجاه الرعاية والوقاية من هذا المرض. وأوضح أن الإيدز مرض خطير وأن الوقاية منه في غاية السهولة، حيث أن باستطاعة أي إنسان أن يقي نفسه من الإصابة بهذا المرض وذلك عن طريقة تجنب العلاقات الجنسية المحرمة كونها المسبب الأكثر لانتشار مرض الإيدز مع التزام بالسلوكيات القويمة والعفة، وتامين سلامة نقل الدم، وتجنب المشاركة في استخدام أمواس الحلاقة والأدوات الثاقبة والحادة الجارحة الا بعد التعقيم، بالإضافة إلى الأدوات المستخدمة في عيادات الإنسان وبما في ذلك استعمال جميع وسائل الوقاية في مركز تقديم الرعاية الصحية والتزود بالمعلومات والمعارف اللازمة والصحيحة عن مخاطر الإصابة بهذا المرض وطرق ووسائل انتقال وكيفية الوقاية منه.

وبين حجم المخاوف العالمية القلق المتزايد لدى مختلف حكومات العالم من ارتفاع نسبة الإصابة بهذا المرض التي تتزايد أعداد المصابين به بشكل كبير مع مايخلفه من خسائر بشرية كبيرة.

واعتبر أن إحياء اليوم العالمي المكافحة الإيدز في الأول من ديسمبر من كل عام في مختلف دول العالم تحت مظلة الأمم المتحدة مناسبة مهمة وفرصة سوانية لتسليط الأضواء في كلها أنحاء العالم على هذا المرض الفتاك وبالتالي حشد كل الطاقات والإمكانيات والجهود سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني لمكافحة مرض الإيدز والتصدي له بكل الإمكانيات والوسائل المتاحة وأشاء إلى أن مشروع مكافحة الإيدز بالمجلس الوطني وفي إطار الجهود الكبيرة التي يقوم بها لمكافحة هذا المرض الخطير نفذ خلال الأشهر القليلة الماضية العديد من الفعاليات التوعوية والتدريبية وعقد العديد من اللقاءات التشاورية الندوات العلمية وطباعة وتوزيع البروشورات والملصقات والموار الإعلامية المختلفة في مجال التوعية بمخاطر مرض الإيدز والذي استهدف من خلالها الآلاف من الشباب والشابات في المدارس والجامعات والأندية الرياضية المختلفة والكوادر الإعلامية والقيادات التربوية والمدرسية والقيادات المحلية وقيادات المجتمع المدني والخطباء والمرشدين الدينين ومنتسبي القوات المسلحة والأمن بالإضافة إلى الفئات المهمشة والفئات الأكثر عرضة مثل الصيادين والسجناء وعمال النظافة وسائقي شاحنات النقل واللاجئين وغيرها من الفئات الأخرى المستخدمة وذلك في مختلف محافظات الجمهورية.

وقال المدير التنفيذي لمكافحة الإيدز بالمجلس الوطني للسكان في سياق تصريحه إن لدى المشروع خطة عمل طموحة للفترة القادمة والتي تأتي استكمالا لما بدأه أن المشروع وقام بتنفيذه في الفترة الماضية حيث سيتم مدسيع نطاق التوعية بمخاطر مرض الإيدز لتشمل الأنشطة والفعاليات المنفذة 120 كافة مناطق ومحافظات الجمهورية في الحضر والريف على السواء والتي ستستهدف من خلالها مختلف فئات وشرائح المجتمع من كافة المستويات وبما من شأنه أن يضمن لنا الوصول إلى كل فرد في المجتمع اليمني ذكوراً وناثاً مؤكداً حرص المشروع على مواصلة واستمرار تعزيز علاقة التعاون والشراكة بينه وبين مختلف الجهات ذات العلاقة المحلية والأجنبية لمكافحة هذا المرض والحد من انتشاره وتقديم كل أنواع الرعاية والاهتمام للمتعايشين مع المرض والعمل على أزالت وصمة التمييز ضدهم لإدماجهم في المجتمع.

وشدد على ضرورة تكشيف الأنشطة التويوية ونشر الوعي بمخاطر مرض الإيدز في أوساط المجتمع باعتباره إحدى الوسائل العامة والرئيسية لمكافحة الإيدز والوقاية منه، بالإضافة إلى العمل على بناء القدرات المؤسسية المجتمع المدني والقطاع الخاص وإيجاد التشريعات والقرانين اللازمة للحد من انتشار هذا الوباء الخطير وذلك وفقاً لما حددته الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز.

ودعا وسائل الإعلام المختلفة إلى مواصلة التوعية بمخاطر مرض الإيدز وإلى إيلاء هذا الجانب مزيداً من الرعاية والاهتمام وذلك بصورة مستمرة، وأن لا يكون الاهتمام والتركيز على هذا الجانب في المناسبات أو في المواسم فقط وإنما بشكل متواصل وعلى مدار العام متمنيا لكل اليمنيين ولشعوب العالم أجمع دوام الصحة والعافية والسلامة من مخاطر المرض وغيرة من الأمراض والأوبئة.

المراهقة

فايزة أحمد مشورة

يتغير نمو الأبناء عند سن البلوغ مقارنة بنمو أقرانهم فالذين ينمون ببطء أو الذين ينمون مبكراً تظهر عليهم علامات ودلالات أنهم وصلوا لسن البلوغ كما يتطور لديهم الشعور بعدم الراحة كونهم مختلفين وعلى الوالدين إدراك أهمية هذه الفترة في بناء شخصية الشباب سواء بين الذكور أو الإناث ويبدو أن العمر للبلوغ يحدث بشكل أبكر مع تتالي الأجيال وذلك يرجع إلى عدة أسباب منها وراثية وحسب درجة الحرارة وبذلك يستطيع الأب والأم الوعي بالاختلافات النسبية خلال هذه الفترة من العمر خلال ما يظهر من تغير في اهتمام الأولاد بتغيراتهم الجسدية والاهتمام بالنشاط الرياضي إلخ وكذلك التأثيرات النفسية الناتجة عن الرغبة الجنسية وفي مرحلة البلوغ نجد الأولاد غالباً يتصرفون بسلوك قلق وعدواني نحو الفتيات.

وتجد الصعوبة في التعامل مع المرأة في هذه المرحلة واضحة في علاقة الشباب المراهق مع أمه من خلال نكرانه الاعتماد على أمه في كثير من الأمور ليظهر نفسه مستقلاً وهو ما تفسره الأم بأنه عصيان لها دون أن تدرك أن هذه التصرفات والسلوكيات التي تصدر عنه ليست إلا شعوراً بعدم الثقة وأن أي سلوك تقوم به الأم من ضبط أو سيطرة يجعله يشعر بالتهديد لصورته الذكورية وبالتالي يكون الشعور لدى الأمهات أنهن مرفوضات ومتأذيات يرجع لعدم القدرة على فهم حقيقة رفض وجود الأم من رفضها هي كأم لأن الأولاد يكونون سريعي الانفعال ولا يستطيعون السيطرة على أنفسهم هذالانهم يعيشون الألم مع أصدقائهم ونجدهم يقارنون أنفسهم بهم وهم يجدون الدعم منهم ليبدؤوا محاولة الانفصال عن والديهم .

وتعتبر المرحلة التي يعيشها المراهق هي فترة الانتقال التدريجي من الطفولة إلى الرشد ومرحلة المراهقة ليست فقط مرحلة تطور غريزي وإنما نمو اجتماعي وثقافي يكتسب خلاله خبرات وتجارب مختلفة في حياة المراهق ومعاناة الوالدين من محاولات الانفصال والاستقلال في الشخصية والاختيار لكل ما يريده فنجده ينغمس في مواجهات مع والديه لكل ما يريده و نجده ينغمس في مواجهات مع والدية خاصة إذا كان الوالدان من المتشددين في العادات والتقاليد فنجد الأبناء يجدون صعوبة في أن تمر هذه المرحلة وقد تكونت شخصية دون مؤثرات تجعله مستقر النفس وناضج الفكر مستقلاً في حياته واندماجه مع أفرانه وأسرته وخلاصة القول إن ردود الفعل القوية يمكن أن تسبب للمراهق مشكلات تساهم في إيجاد صراع خلال هذه الفترة ومن المهم جداً أن يدرك الأهل أهمية هذه المرحلة وأن يتعايشوا مع أبنائهم والحفاظ على استقلاليتهم ضمن الحدود والضوابط الأسرية المناسبة ومنح أبنائهم المسؤولية والاهتمام من خلال ضوابط للحرية تمكن الأهل من المحافظة على الأبناء وتقوية الروابط الأسرية راسخة.